بناء السلم الأهلي في ليبيا على ضوء بناء ثقافة سياسية جامعة

Building Civi Peace In Libya In Light Of Building An Inclusive Political Culture

البروفيسور: فيلالي فاطمة الزهراء[1]، الباحثة: عموري نسيمة[2]

جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والدراسات الدولية

amouri.nassima@univ-alger3.dz

Zfilali@yahoo.fr

تاريخ الإرسال:2020/10/04 تاريخ القبول: 2020/11/28 تاريخ النشر: 2021/11/30

ملخص:

يهدف هذا المقال الى تفعيل ثقافة سياسية ليبية جامعة، قادرة على صهر الكيانات الميليشوية، و صهر القبائل في مجتمع شامل، و إعادة إدماج الهياكل و الكيانات الخارجة عن السلطة، في بناء ثقافي تدريجي و تراكمي يحتاج الى إعداد أجيال جديدة و تنشئتها على القيم المدنية و الوطنية و الحضارية، فالمدرسة و الأسرة و المجتمع والدولة القائمة كلها هياكل قادرة على بناء شراكة سياسية و حضارية تستهدف خلق الاستعدادات الذهنية و الثقافية لتقبل الشراكة في الحوار ونبذ الاقصاء والعنف والدعوة الى التفاعل الايجابي بعيدا عن كل التأثيرات القبلية و المناطقية لإنتاج أخلاق التسامح والتضامن فالخروج من هذا الوضع المتأزم الذي فرضه النزاع القائم يقتضي الارادة والاقتناع بالحوار كأداة تحد من العنف وتحاصر المسؤولين عنه مهما كانت أيديولوجيتهم وانتماءاتهم من أجل ضمان العيش المشترك و المصير الجامع.

كلمات مفتاحية: الثقافة السياسية، بناء السلم، الدولة الليبية.

Abstract:

This article aims to activate an inclusive Libyan political culture, capable of melting militia entities, melting tribes into an

inclusive society, and reintegrating structures and entities beyond power, is a gradual and cumulative cultural construction that needs to prepare new generations and raise them on civil, national and cultural values. Violence and the call for positive interaction away from all tribal and regional influences to produce morals of tolerance and solidarity, as getting out of this crisis situation imposed by the existing conflict requires the will and conviction of dialogue as a tool to reduce violence and surround those responsible for it, whatever their ideology and affiliations, in order to ensure coexistence and an all-encompassing destiny.

Keywords: *Political culture, peace-building, The Libyan state.*

1- المؤلف المرسل: الاسم الكامل، **الإيميل:** authora.s@mail.com

مقدمة :

تعتبر الثقافة السياسية على أهميتها، و مركزيتها في تكوين الأفراد و اتجاهاتهم السلوكية جزءا من ثقافة المجتمع التي تحدد القواعد الأساسية التي تحكم السلوك السياسي، فهي لا تعبر فقط عن المؤسسات السياسية و الدستورية التي تحدد أداء النظام السياسي و آليات تسيير الشأن العام، بل تساهم أيضا و بفاعلية في بناء مؤسسات التنشئة الاجتماعية سواء على مستوى الفعل أو الممارسة، كما تنقل مكوناتها عبر الأجيال و ترسخها في الشخصية، لتدخل ديناميكيا في تشكيل مفهوم السلطة و الشرعية مما قد يدعم السلطوية و الدكتاتورية، في ظروف محددة، مثلما تدعم الديمقراطية و المشاركة في ظروف و سياقات أخرى فتكون دافعا للتنمية و الديمقراطية أو عائقا لها، و هذا في الأساس يعود الى طبيعة النسق الثقافي السائد في المجتمع، و في هذه النقطة يأتي الاهتمام بما حدث في ليبيا هذا البلد الذي يمتاز بثقل تاريخي و قبلي، كما

يتسم بالخصوصية الثقافية و الاجتماعية، و التي حددت كيفية تعاطي الفرد الليبي و النظام السابق مع الحراك الشعبي في 17 فبراير 2011، أين تحول مسار الحراك إلى سلوك نزاعي عنيف، أنتج بيئة أمنية مضطربة و معقدة انتهت بتدمير كل مؤسسات الدولة على هشاشتها، و إضعاف تجانس المجتمع الليبي مما يكشف عن أزمة عميقة تعبر عن ضعف الثقافة السياسية و غياب قنوات الاتصال و انعدام آليات العمل السياسي بين الليبيين و النظام السابق، و عجزه عن بناء الحس المشترك و الولاء الوطني، مما يعبر عن تخلف ليبيا عن المشروع المجتمعي الحداثي، لكن بالرغم من ذلك لا يمكننا تجاهل بعض المؤشرات الإيجابية التي تؤسس للتقليل من العطل الثقافي و القيمي باتجاه تفعيل دور المواطن و تعزيز كفاءة العملية السياسية و فقا لخارطة طريق تحدد تسوية للنزاع القائم لبناء الكيان الاجتماعي و السياسي الليبي الحديث.

1-أهمية و أهداف الدراسة:

تكمن اهمية دراستنا، الموسومة بعنوان: بناء السلم الأهلي في ليبيا على ضوء بناء ثقافة سياسية جامعة ، فيما يلي:

- إبراز أهمية بناء ثقافة سياسية جامعة في ليبيا في إطار الانتقال الديمقراطي و ذلك بنقل المجتمع من مرحلة الصراع الى مرحلة المصالحة الاجتماعية و السلم.
- الثقافة السياسية هي إحدى أدوات بناء دولة مدنية ديمقراطية تستوعب كل أطياف المجتمع الليبي باختلافاته الاديولوجية و الفكرية.
- ضعف الثقافة السياسية يؤدي إلى الانقسامات والتفكك وانعدام التوازن في النظام السياسي و عدم الاستقرار.

2-الاشكالية:

ماهي مستويات و حدود تأثير الثقافة السياسية السائدة في ليبيا على عملية بناء السلم الأهلي ما بعد الحرب؟ و هل ممكن أن تكون الثقافة السياسية بمجملها رافعة للتحول أم عائق له؟

و تتفرع عن هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هو مفهوم الثقافة السياسية؟
- ماهي أسباب ضعف الثقافة السياسية؟ وهل لها دور في أنتاج الأزمة الليبية و استمرارها؟
- كيف يمكن توظيف الثقافة السياسية كمعطى لاستعادة الاستقرار، بناء السلم الأهلي و ضمانة للعيش المشترك لفترة ما بعد الحرب ؟

3-الفرضية:

و للإجابة عن الإشكالية حددنا فرضية مفادها:

كلما كان ممكنا بناء ثقافة سياسية تحقق التوافق بين مختلف الكيانات السياسية و القبلية و المجتمعية، و العسكرية باختلاف تصوراتها و أيديولوجياتها، و انتماءاتها دون إقصاء و تهميش، كلما انعكس ايجابا على مسار التسوية و بناء السلم الأهلي و ضمان العيش المشترك بين الليبيين.

4- المنهج البحثي:

اعتمدنا في دراستنا على أحد أدوات المنهج التاريخي من خلال قراءة لواقع الثقافة السياسية في ليبيا في الفترة الممتدة مابين 1969 الى مابعد 2011 و منهج دراسة الحالة من خلال استنادنا على دراسة سمات الثقافة السياسية السائدة قبل و بعد الحراك الشعبي في ليبيا.

5-المحاور الأساسية للدراسة:

و سنقوم بمعالجة موضوع المقال من خلال المحاور التالية:

المحور الاول: قراءة مفاهيمية حول الثقافة السياسية.

المحور الثاني: ضعف الثقافة السياسية و دورها في تحليل الأزمة في ليبيا.

المحور الثالث: توظيف الثقافة السياسية كعامل لاستعادة الاستقرار، و بناء السلم الأهلي لضمان العيش المشترك في ليبيا ما بعد الحرب.

1. قراءة مفاهيمية حول الثقافة السياسية.

1.1. مفهوم الثقافة السياسية:

ارتبط مضمون الثقافة السياسية تاريخيا، بالعقلية السياسية عند **أرسطو** و وعي المواطن على مستوى الشعور و الموقف، أما مفكرو النهضة الاوربية حصروها في التقاليد السياسية المتوارثة مثل: **ادموند بيرك** و **أليكس دوتوكفيل**، إلا أن مصطلح الثقافة السياسية كان نتاج الثورة السلوكية.[1]

كما يعد مفهوم الثقافة السياسية من المفاهيم الحديثة نسبيا، و يرجع ظهوره الى الخمسينيات عندما استخدمه **غابريال ألموند** كبعد من أبعاد تحليل النظام السياسي حيث عرفها على أنها:" مجموعة من التوجهات السياسية و الاتجاهات و الأنماط السلوكية التي يحملها الفرد اتجاه النظام السياسي و مكوناته المختلفة و اتجاه دوره كفرد في النظام السياسي"، كذلك يضيف أن الثقافة السياسية تضم ثلاث جوانب:

1-جانب معرفي يتعلق بمعارف المرء عن النظام السياسي.

2-و جانب شعوري يخص التعلق الشعوري بالقادة و المؤسسات.

3-جانب تقييمي يشكل الأحكام و الآراء التقييمية عن الظواهر السياسية، و عليه عرفها على أنها مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي، و مشاعر إيجابية و سلبية نحو القادة و المؤسسات و أحكام تقييمية بشأن الظواهر والعمليات السياسية، فالجوانب السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات باعتبار أن هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة الأجزاء[2].

وحسب **موريس دي فرجيه** الثقافة السياسية هي بصورة عامة الجوانب السياسية من الثقافة الاجتماعية، ما يعني أن الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة الاجتماعية، و تنحصر في القيم و الاتجاهات و السلوكيات و المعارف السياسية، فهي نظام من القيم و المعتقدات ترتبط بأفراد المجتمع معين يتعرضون لخبرات تنشئة مختلفة الى حد ما و لا بد أن تنطوي الثقافة السياسية لأي مجتمع على قدر

من التجانس و تشمل أي ثقافة السياسية على عدد من الثقافات الفرعية: كثقافة الشباب، و النخبة الحاكمة، العمال، الفلاحين و المرأة.

و تعرف الثقافة السياسية **Political Culture** على أنها القيم السائدة في المجتمع التي تتصل بعلاقة أفراده بالنظام السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، و هي ما يعتقده الأفراد أو يؤمن به الأفراد فيما يتصل بعلاقاتهم بالنظام السياسي، وهي بهذا المعنى حقائق مجردة، إلا أنها تمثل دوافع سلوكهم و اتجاهاتهم نحو ذلك النظام.[3]

أما عند **روبرت دال** فهي: "العامل الذي يفسر أنماط التعارف السياسي"[4]، حيث تتكون الثقافة السياسية من العناصر التالية:

- التوجهات الخاصة بحل المشكلات و هذه التوجهات قد تنحو نحو النزعة البراغماتية النفعية أو العقلانية.

- التوجهات نحو السلوك الجماعي، و يقصد بذلك هل هي ثقافة تشمل التعاون و الاندماج بين أفراد المجتمع أم هي تناحرية انشقاقية.

- التوجهات نحو النسق السياسي، أي هل تكرس الولاء له أم تقف منه موقف اللامبالاة.

- التوجهات نحو الأشخاص الاخرين فهل تغلب عليها الثقة، أم تخلو من الثقة[5].

2.1. أنواع الثقافة السياسية:

الثقافة السياسية عدة أنواع و هي:

أ-الثقافة الضيقة:حيث لا يعرف الناس إلا القليل جدا عن الأهداف و الغايات السياسية، و هنا لا يستطيعون تقديم أي نوع من التأييد أو المعارضة للسياسة العامة، أو القيادات و الزعامات السياسية الموجودة في النسق السياسي، وهي تجسيد الثقافات المعزولة اجتماعيا و مؤسساتيا الموجودة في المجتمعات القبلية و التقليدية، حيث يكون إدراك الفرد محدودا للمدخلات و المخرجات و

الحقوق و الواجبات بسبب انعدام وظائف سياسية متخصصة و إنما ترتبط بالأدوار السياسية و الاجتماعية لرئيس المجتمع[6].

ب-ثقافة الخضوع:في هذا النوع لا يمكن التعبير عن الثقافة السياسية، حيث يبقى الأفراد سلبيون اتجاه النظام السياسي لأنهم يخشون تقديم أي نوع من التدخلات مع النظام حتى لو كان عن طريق الرفض السلبي لقراراتها، و في هذا النمط يدرك الأفراد مدخلات و مخرجات النظام السياسي و يدركون دورهم لنهم لا يمارسونه بسبب منع النظام السياسي المشاركة السياسية أو تحجيمها[7].

ج-الثقافة السياسية المشاركة:هنا يؤمن المواطنون أن لديهم فرص أكبر للمشاركة في الحياة السياسية، و أنهم قادرين على تغيير النظام السياسي من خلال أنشطتهم و ممارساتهم في الحياة السياسية الفعالة من خلال الأنماط المتعددة للمشاركة السياسية: كالانتخابات، التظاهرات، الأحزاب السياسية، والاستجوابات في المؤسسات السياسية أو جماعات الضغط المتعددة[8].

3.1. وظائف الثقافة السياسية:

للثقافة السياسية وظائف مهمة هي:

1-التعرف على طبيعة البناءات و النظم السياسية.

2-تحليل العلاقة بين المواطن و السلطة السياسية.

3-دراسة عملية المشاركة السياسية و كيفية تحديدها.

4-خلق الشخصية الوطنية، و الهوية القومية فهي تعكس نوعية الأداء السياسي للجماهير اتجاه قضاياهم الوطنية.

5-خلق الوعي بحقوق المواطنة، لدى المواطنين من خلال التعليم السياسي و الثقافي و التربوي و هذا ما تحرص عليه النظم السياسية المتقدمة، التي تسعى الى تطوير و تحديث مجتمعاتها و جماهيرها.

6-تعد الثقافة السياسية احدى الأدوات الرئيسية في بناء المجتمع السياسي الذي أساسه اتفاق الجماهير على شكل العملية السياسية ة التزام النخبة السياسية بعدم

تجاوز حدود السلطة السياسية الشرعية، مع التزام الأفراد باحترام قرارات السلطة لتحقيق أهداف عامة في إطار عقد اجتماعي[9].

وتتميز الدول النامية و ليبيا كنموذج للدراسة، بضعف الثقافة السياسية مما يؤدي الى الانقسامات و التفكك و انعدام التوازن في تكوينه، و تعود جذور أزمة الثقافة السياسية في هذه المجتمعات الى المرحلة التي خضعت فيها للسيطرة الاستعمارية، أين شطر المجتمع ثقافيا الى قسمين:

الأول: متأثر بالثقافة الغربية.

الثاني: وطني محافظ على قيمه الفكرية و الثقافة المحلية[10].

وهناك تباين في الثقافة السياسية مصدره:

- التباين في مستوى التعليم.
- التفاوت بين المدن و المناطق الريفية.
- التفاوت في مجال التعليم و الثقافة بين الذكور و الإناث، في دول العالم النامي مما يشكل عائقا لتحقيق التلاحم الوطني و ترسيخ الوعي القومي و تكافؤ الجسم السياسي مما يساعد على بناء الوحدة الوطنية[11].

2. ضعف الثقافة السياسية و دورها في تحليل الأزمة في ليبيا.

ضعف الثقافة السياسية في ليبيا، يكشف عن أزمة عميقة قد لا تكون خاصة بالمجتمع الليبي فقط و لكنها تشمل أغلب المجتمعات العربية، لذا سنحاول فهم أهم أسباب غياب الثقافة السياسية في ليبيا على امتداد 40 عاما، الى غاية انفجار 17 فبراير2011 و الفترة التي اعقبتها في ظل استمرار النزاع:

2.1. فهم الثقافة السياسية السائدة في ليبيا:

الثقافة السياسية هي احدى الأدوات الأساسية في بناء الدولة اعتمدنا متغير الشخصية القاعدية كحالة ديناميكية تجمع بين الوطني و القطري و الشامل و الخصوصي تدليلا على تعدد الشرائح المكونة لها، و على ثراء مخزونها التاريخي، الثقافي و الاثني[12].

وقد عرف **محمد المرزوقي** الشخصية القاعدية الليبية: " هي شخصية بدوية ذات طابع ارتجالي لا تحبذ الاستقرار، لأنه مرادف للفناء في حين أن البدوي محب للحياة في حله و ترحاله"، و عليه فالبداوة هي بنية ذهنية و ثقافة تحكمت في سلوك الفرد الليبي و لا تزال مؤثرة في الشخصية القاعدية و متحكمة في السلوكيات و العلاقات الاجتماعية.

2.2. سمات الثقافة السياسية السائدة في الفترة ما بين (1969-2011):

1-تعميم الذهنية البدوية و احتوائها، كمحاولة للنظام السياسي السابق إظهار التكامل بين البداوة و الإيديولوجية الثورية لتعبئة القبائل و إكساب النظام شرعية سياسية.

2-تأكيد دور القبيلة السياسي و الاجتماعي و التي أصبحت تتحكم في البلاد من منطلق أن القبيلة تساعد على السيطرة على الجغرافيا و اعادة انتاج السلطة، مقابل الحصول على موارد الغنيمة و امكانية الغلبة و هنا دخلت القبيلة في منطق الزبونية السياسية و المادية للاستفادة من الأوضاع القائمة[13] .

3-إعادة انتاج البدونة و اعتمادها كقوة سياسية من خلال ما ورد في مبادئ "الثورة الثقافية" الخمسة في خطاب "زوارة" في 15 أبريل 1973.

4-إعلاء ثقافة البدو على حساب الحضر، و هنا أشار **مصطفى التير** الى أن البدونة المفروضة من طرف صانع القرار أفضت الى اقصاء الحضر و كل التعبيرات الثقافية الغير بدوية كالمسرح، و السينما و الرسم مما أدى الى اهتراء المؤسسات و تعطيل حركة تقدم المجتمع الليبي.

5-استغلال الريع البترولي على بناء الولاءات و ابرام المقايضات السياسية و الاجتماعية، أين تم التأكيد على حضور الشخصية البدوية في مؤسسات الدولة و سيطرتها على مفاصل الادارة و المال العام، و هذا ما أدى الى استفحال الفساد و زاد الواقع صعوبة من خلال هيمنة القبيلة[14].

6-عدم ميل الليبيين للجهد، وضعف الحماس للعمل، لأن المجتمع الريعي لا يساعد على الانتاج، كذلك الإيديولوجية الثورية ومحاولة القذافي إلباس الاشتراكية ثوب اسلامي في النظرية العالمية الثالثة، التي لاتستند الى أساس علمي كانت هي جذور الاخفاق السياسي و الاقتصادي، فقد ورد في الجزء الثاني من الكتاب الاخضر "الثروة و السلطة و السلاح بيد الشعب"، و كأنها دعوة صريحة لمقاطعة العمل و عدم التقيد بضوابط القانون المتعارف عليها دوليا[15].

مما سبق يتبين أن التحديث في ليبيا ظل محدودا ما بين التقاليد و النظام القيمي التقليدي و هيمنة القبيلة و العلاقات الاجتماعية التي أثرت بشكل سلبي في تحديد سلوك و اتجاهات الأفراد في الحياة السياسية، ويرى **مصطفى التير**، رائد مدرسة التحديث الليبية أن الوصول للحداثة أمر أساسي للديمقراطية، لكن الحداثة لم تتحقق بعد، و لقد اقترح التير نموذجا قيميا يسميه " المراوحة في المكان" بسبب سيطرة ثقافة البدونة على المجتمع، و "الشخصنة"، بمعنى عدم استخدام الموضوعية، بل الاعتماد على الرغبات و المزاج الفردي، و هيمنة "خطاب اللون الواحد" حيث لا يحتوي الثقافة و لا يساعد نمط التعليم السائد على استيعاب قيم الديمقراطية، و هنا فالثقافة السائدة هي ثقافة الخضوع و عدم المبادرة، بل هي ثقافة تعلي شأن الحاكم، و تؤهله للهيمنة على كل شيء دون أن تفسح مجالا للأفراد، و تفتقر الى العناصر المعززة للمشاركة السياسية، و الشعور بالاقتدار السياسي و الاستعداد للمشاركة، و توفر روح المبادرة و الثقة بين المواطن و النظام السياسي[16].

3.2. سمات الثقافة السياسية السائدة في الفترة ما بعد 2011:

تُعد الاحتجاجات و اللجوء للعنف السياسي أحد مظاهر عجز النظام السياسي عن تحقيق الأهداف العامة للمجتمع ،أو توزيع قيمه بطريقة يرضى عنها المواطنون، و هنا يصاب النظام بشرخ في شرعيته مما يؤدي الى حدوث

اضطرابات و استخدام العنف الشامل و يكون نتيجتها سقوط الكثير من الضحايا سواء من المحتجين أو عناصر النظام، أو عامة الشعب[17].

لقد خزن الفرد الليبي مقادير عالية من العنف و من الشعور بالإحباط جراء سوء الخدمات الصحية و التربوية و التعليمية و الإدارية و جراء البدونة المفروضة و القسرية، و أعاد انتاجها أثناء 17 فبراير 2011 و كرس نظاما من التعاملات و العلاقات في مرحلة ما بعد أكتوبر 2011، و تم الانتقال الى مجتمع مفكك و زاد من انشطاره التدخل الخارجي بموجب القرار الصادر عن مجلس الأمن 1973، فالاستعانة بالخارج ليست ظاهرة سياسية و إنما هي حالة ثقافية، و تاريخية و شعور بمحدودية التحصين و البحث عن الحماية من الخارج و نتج عنه:[18]

1-قبائل موالية للنظام السابق، و أخرى معادية له.

2-بروز مكونات سياسية ليبرالية و علمانية و أخرى اسلامية.

3-ظهور أدوار فاعلة لمقاولي السلاح و شبكات الجريمة المنظمة.

4-انفجار الأحقاد البينية بين الليبيين جراء غياب الدولة.

5- سيطرة الفاعل الديني المتشدد.

6-ميليشيات دينية و ميليشيات مافيوية و أخرى مناطقية و محلية.

والملاحظ أن الفاعل الديني بشقيه الإخواني و السلفي الجهادي لم يبلور استراتيجية حوار وطني و توافق بين المكونات الليبية، بل عملت على جمع أكبر قدر من السلاح و تدمير فكرة احتكار الدولة للعنف المشروع و دفع نحو تفكيك المؤسسات القائمة على هشاشتها، وهو استمرار للسلوك الغنائمي الذي يستفيد من الغطاء الديني و يكتسب منه الشرعية، و هنا لا يمكننا إعفاء الفاعل الديني بكل اتجاهاته من المسؤولية لأنه لم يكرس روح الوفاق[19].

ومن التأثيرات السلبية للثقافة السياسية القائمة بعد انفجار 17 فبراير 2011، غياب إعلام فاعل غير مسيس فانحيازه الى خدمة توجهات أو أجندات

سياسية، هو في الغالب يوفر المجال لظهور نخب و قيادات ذات رؤية محددة، فالساحة تشهد حراكا تغلب عليه المنافسة بين وسائل إعلام مملوكة لأفراد أو تنظيمات سياسية أو لرجال أعمال أو مدعومة من دول أجنبية، فالأزمة الحالية تكمن في الصراع بين القيم و المعايير القديمة التي سادت في السابق، و استجلاب قيم و معايير غريبة عن المجتمع الليبي، فهناك تواصل لبعض مكونات الثقافة السياسية في التعبير عن نفسها في سلوكيات الليبيين، مما يجعل عملية الدمقرطة تواجه خطر هذه التمظهرات غير ديمقراطية[20].

3. توظيف الثقافة السياسية كعامل لاستعادة الاستقرار، و بناء السلم الأهلي لضمان العيش المشترك في ليبيا ما بعد الحرب.

إنَّ إمكانية تفعيل الحل السياسي السلمي في مجال التعامل مع النزاع المسلح القائم في ليبيا، لن ينجح إلا تحت سقف المصير المشترك و العيش معا **The same fate cominity** وذلك لن يحصل دون توفر فلسفة الإرادة و الحرص على تجاوز ثقافة العنف و السلاح و الذهاب الى عدالة انتقالية ناجعة و تسامحية **Transitional and tolerant justice** من خلال الميكانيزمات الآتية:

1-القيام بتحديث عميق يصهر كل البنيات ما قبل الحداثية و في مقدمتها البنيات القبلية و التقليدية و العصبوية و الزبونية في مصهر المجتمع الشامل.

2-توفير برنامج وطني شامل لإعادة بناء المجتمع الليبي بقيادة نخبة متبصرة تملك فلسفة الإرادة كما يقول الفيلسوف **مارلو بونتي**، و تعمل وفق مسار شامل ومتكامل يستثمر في الشخصية القاعدية الليبية كونها تمتلك موارد أولية خام تعطيها عبقرية التكيف و التحول لبناء شخصية قاعدية منتجة.

3-إعادة تنظيم الحياة السياسية و توزيع الثروة و ضمان المشاركة و الحقوق الثقافية بالنسبة للأمازيغ و الطوارق و التبو[21].

4- تغليب الحل السياسي عن طريق الحوار و عدم إقصاء الاخر، فالحوار السياسي لا يتقدم إلا بتشخيص مواطن التعطل و مكامن التوتر و رصد مصادر

الاختلال في الوضع الليبي الراهن، لأن الحوار هو إرادة المصير المشترك و الحرص على العيش معا، بتوفر استعدادات ذهنية للعيش المشترك على رغم كل الاختلافات.

5-تقديس الثروات اوطنية و احترام حقوق الأجيال المستقبلية فيها، خاصة و أن الميليشيات تبيع البترول مقابل دولارات معدودة و هنا وصلت ليبيا الى مرحلة في غاية الخطورة، أي تبديد مستقبل الأجيال القادمة.

6- ضرورة تدارك الثقافات الأساسية الغائبة، فغياب الثقافات الأساسية التالية سيؤدي الى فشل مسار التحول و التسوية:

أ-ثقافة المصير المشترك، التي تحتضن الاختلاف و تضع له ضوابط و معايير و تمنع اللجوء الى الخارج و تحرر الارادات الوطنية.

ب-تثمين عبقريات الشعب الليبي و إعطائها الفرصة لإيجاد الحلول حتى يكون الشعب صاحب المبادرة.

ج-تعميم ثقافة تقديس الثروات و عدم إهدارها و استرجاع الأموال في الخارج و استرداد الأرشيفات المؤسساتية المنهوبة.

د-ترسيخ ثقافة القانون و المؤسسات للحد من اللجوء للقبيلة لحل المشاكل الاجتماعية و السياسية و تكليفها بإنجاز التنمية المحلية.

7-ضرورة بناء الدولة الليبية باعتبارها وازعا اجتماعيا، فثقافة الدولة **Culture of state** هي التي تبني الاقتناع بشرعية المؤسسات، و هنا يجدر الإشارة أن المشكلة الكبرى تكمن في ضعف الانضباط الاداري و تدني المردودية الاقتصادية و التنموية، فبعد 2011 انتقلت ليبيا من دولة هشة الى دولة فاشلة**The Failed state** فعندما تغيب ثقافة الدولة يصبح كل شيء ممكنا، و هنا نذكر ما قامت به احدى المجموعات الإيديولوجية المسلحة حيث باعت أرشيفات المخابرات العسكرية الليبية الى دولة عربية، و حرق أرشيف الاستخبارات في بنغازي و هو جريمة ثقافية و سياسية بحق الشعب الليبي[22].

8-تدريب الليبيين على القيم المدنية، فهي تكتسب من خلال هياكل التنشئة بداية بالأسرة و المدرسة و الإعلام حيث تعمل بشكل تدريجي على خلق تقبل الأطروحة المدنية و استنباطها من قبل الأطفال و خاصة الشبان على مستوى جميع المؤسسات التي تتشارك في عملية التنشئة و من هنا يتعلمون أهمية الدستور و احترام الإختلاف و هي ثقافة سياسية تحتاج وقتا طويلا حتى تتحول الى معيش يومي مشترك.

9-الإختلاف ظاهرة مجتمعية ايجابية، لذلك بات ضروريا أن يعمل الفاعلون في المجتمع الليبي من مواقعهم المختلفة على بناء عقد تقاسم العيش المشترك و ممارسته، فالاختلاف هو الشرط الثقافي و الأخلاقي الأساسي للعيش المشترك لتجنب كل أنماط العنف[23].

الخاتمة:

و في الأخير نستنتج أنه لا يمكن ايجاد تسوية دون القبول بحتمية الحوار لتجاوز الأحقاد و الإقصاء الجماعي بحجة الاختلاف في الفكرة و المعيش و السلوك و خاصة في السياسة و الدين، و لعل خير دليل على ذلك عنف مصراته،المسلط على قبيلتي الورفلة، والتاورغاء حيث وصلت درجات العنف الى التطهير العرقي، و هذا يجعل من الضرورة توفير الثقة و الطمأنينة و الشعور بالمستقبل المشترك، من خلال دور القبيلة باعتبارها حاضنة شعبية و اجتماعية مهمة تعمل على منع أبنائها من الالتحاق بالجماعات الإسلاموية المتشددة و صون وحدة ليبيا و الحث عن التخلي عن السلاح فالقبيلة ظاهرة ايجابية مرتبطة الى حد كبير بكيفية توظيفها كظاهرة اجتماعية يمكن استثمارها لإنجاح مسار الحوار و المصالحة، فهي بيت الخبرة و الحكمة في مجال تهدئة العقول و نشر ثقافة الاستقرار و تدعيم روح التضامن و التقبل للآخر و العيش المشترك معه، لذا لابد من ابراز القدوات الايجابية في المجتمع الليبي و دعوة

الشباب للتعرف عليها و محاورتها و استكشاف موارد قوتها الذاتية، فالقدوة الايجابية مهمة في جميع المجتمعات و خاصة المجتمعات الخارجة لتوها من صراعات دموية مسلحة.

فلا ننسى أن الشعب الليبي يملك مثلما يؤكد تاريخه الحديث و المعاصر عبقرية الحوار و المحاججة و عبقرية الاجتماع في وجه التحديات فيكفي أن ننظر في تاريخ معركة **القرضابية** التي وحدت الليبيين، شرقا و غربا و يكفي كذلك أن ننظر في تاريخ الكفاح الليبي بقيادة **عمر المختار**.

التوصيات: إن إثارة دور الثقافة السياسية كمعطى قيمي يساهم في بناء السلم الأهلي موضوع مهم و على درجة من النجاعة على الرغم من صعوبته، لذا حددنا مجموعة من التوصيات تعزز بناء ثقافة سياسية جامعة:

-إعادة بناء الشخصية القاعدية الليبية.

-إعادة بناء العقل الليبي بناءا حداثيا و مدنيا.

-إطلاق مسيرة تحديث المجتمع الليبي و ذلك يتطلب إصلاحات تربوية و تعليمية و فكرية.

-الاتفاق حول ضرورة الدولة في المجتمع الليبي من أجل منع الفوضى و تجنب اللجوء للعنف المسلح.

-التوافق حول مفهوم الدولة المدنية و الوصول الى أرضية مشتركة.

-التوافق على ضرورة التفريق بين الثروة الوطنية و الغنيمة، أي بين الحقوق الاقتصادية و الالتزام أخلاقيا و سياسيا بعقد مكتوب بعدم نهبها.

-التوافق على ضرورة المجتمع المدني.

-الاستثمار في كرامة الشباب و بناء الأجيال الجديدة و تشجيع التنشئة الشبابية.

-التربية على تقديس الجهد المنتج و العمل و الانتاج.

-التربية على حسن إدارة التفاوض و فن الحوار وكيفية التعايش مع الابقاء على الاختلاف تجنبا للعنف و الانغلاق.

التهميش و الإحالات :

[1] - نبيل حليلو، " التنمية السياسية : اية علاقة؟"، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثامن،2012، ص 26.

[2]- Duverger Maurice, Sociologie de la Politique, PUF, Paris,1973, P 121.

[3] - كمال المنوفي،" الثقافة السياسية و أزمة الديمقراطية"، مجلة المستقبل العربي، العدد-80- ، 1985، ص 67.

[4] - ابراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي. الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع، ط1، 1998، ص 259.

[5] - نفس المرجع السابق، ص 259.

[6] - عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي: النشأة التطويرية الحديثة و المعاصرة. لبنان: دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، ط1، ص 473-438.

[7] - محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية و مداخل نظرية. ليبيا: جامعة قارةيونس،1994، ص 225-226.

[8] - موريس ديفرجيه، مبادئ في علم السياسة: علم اجتماع السياسة. تر: سليم حداد، لبنان: المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، ط1992،1، ص 94.

[9] - مها عبد اللطيف الحديثي، "معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد-4-، 1998، 183.

[10] - أمير اسكندر، صراع اليمين و اليسار في الثقافة المصرية. لبنان: دار ابن خلدون، ط1، ص 32.

[11] - إسراء علاء الدين نوري، ظاهرة فراغ السلطة في دول عالم الجنوب: الأسباب و النتائج. لبنان: منشورات زين الحقوقية، ط1، 2017، ص 163.

[12] - المنصف الوناس، الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة و الغنيمة و الغلبة. تونس : الدار المتوسطية للنشر، ط1، 2014، ص 13.

[13] - المنصف الوناس، الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة و الغنيمة و الغلبة. ص ص 40.
[14] - جميل هلال، دراسة في الواقع الليبي. ليبيا: مكتبة الفكر، 1969، ص 111.
[15] - المنصف الوناس، الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة و الغنيمة و الغلبة، مرجع سبق ذكره، ص 62.
[16] - يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا: الثورة و تحديات بناء الدولة. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013، ص 186-187-188.
[17] - إسراء علاء الدين نوري، مرجع سبق ذكره، ص 241.
[18] - المنصف الوناس، ليبيا التي رأيت ليبيا التي أرى. تونس: الدار المتوسطية للنشر، ط1، 2018، ص 75-76.
[19] - المنصف الوناس، ليبيا التي رأيت ليبيا التي أرى. مرجع سبق ذكره، ص 184-186.
- يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سبق ذكره، ص 189-190.[20]
[21] - المنصف الوناس، الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة و الغنيمة و الغلبة، مرجع سبق ذكره، ص 85-90.
[22] - المنصف الوناس، ليبيا التي رأيت ليبيا التي أرى. مرجع سبق ذكره، ص 190-195.
[23] - نفس المرجع السابق، ص 215- 229.

قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

1. المنصف الوناس،(2018) ليبيا التي رأيت ليبيا التي أرى: محنة بلد. تونس: الدار المتوسطية للنشر، ط1.
2. المنصف الوناس،(2014) الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة و الغنيمة و الغلبة. تونس: الدار المتوسطية للنشر، ط1.
3. نوري إسراء علاء الدين،(2017) ، ظاهرة فراغ السلطة في دول عالم الجنوب: الأسباب و النتائج. لبنان: منشورات زين الحقوقية ط1.
4. أبراش ابراهيم،(1998)، علم الاجتماع السياسي. الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع، ط1.

5. عبد الرحمن محمد عبد الله،(2003)، علم الاجتماع السياسي: النشأة التطويرية الحديثة و المعاصرة. لبنان: دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، ط1.
6. المغربي محمد زاهي بشير ،(1994)، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية و مداخل نظرية. ليبيا: جامعة قاريونس.
7. ديفرجيه موريس ،(1992)، مبادئ في علم السياسة: علم اجتماع السياسة. تر: سليم حداد، لبنان: المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، ط1.
8. اسكندر أمير،(ب س ن) ، صراع اليمين و اليسار في الثقافة المصرية. لبنان: دار ابن خلدون، ط1.
9. هلال جميل، (1996)، دراسة في الواقع الليبي. ليبيا: مكتبة الفكر.
10. الصواني يوسف محمد جمعة ،(2013) ليبيا: الثورة و تحديات بناء الدولة، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1.
11. *Duverger Maurice,(1973) Sociologie de la Politique, PUF, Paris.*

- **المقالات:**

1. حليلو نبيل ،(2012)، التنمية السياسية : اية علاقة؟، مجلة العلوم الانسانية، العدد 8.
2. المنوفي كمال ،(1985)، الثقافة السياسية و أزمة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد80.
3. مها عبد اللطيف الحديثي،(1998)، "معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد4.